

المجلس الوطني لشؤون الأسرة

نشرة إعلامية



العمل التشاركي بحاجة الى التكامل والتنسيق والتشارك

إيمان ابو قاعود

ولفت الطراونة الى ضرورة وضع مؤشرات اداء وقياس لمستوى وجودة الخدمات المقدمة مشيرا الى ضرورة ان يتم العمل وفق اطار مؤسسي ومن خلال تشريعات ناظمة لذلك الامر الذي يتطلب توحيد مرجعيات العمل حتى لا يحصل نوع من التضارب في العمل وتحديد الادوار والمسؤوليات للمؤسسات وتنظيم دورات تثقيفية للعاملين في المؤسسات المختلفة حول النهج التشاركي.

وفي السياق حدد مجموعة من المعايير التي يجب ان تتوفر لدى المؤسسات في حال اشتراك اكثر من مؤسسة في تقديم الخدمة (وفق النهج التشاركي) منها وجود معايير ومؤشرات للاداء حتى يتحقق نوع من الاطار المؤسسي ووضع معايير للعاملين في مجال العنف الاسري واعتماد معايير للمتابعة والتقييم للعمل القائم على النهج التشاركي لتجنب وجود المعوقات اثناء العمل وتلافيها مستقبلا.

ومن معايير الجودة ايضا -وفق الطراونة - مشاركة القطاع الاهلي في تقديم بعض الخدمات الاجتماعية وبالتعاون والتنسيق مع القطاع الرسمي كون منظمات المجتمع المدني تتمتع بقدر كبير من المرونة كما يجب تجنب التقاطع والازدواجية في العمل بمعنى انه لا يجوز تكرار العمل الواحد من قبل اكثر من مؤسسة.

يؤكد القاضي الدكتور محمد الطراونة عضو مجلس امناة المجلس الوطني لشؤون الاسرة ضرورة وجود نهج تشاركي بين المؤسسات وخاصة تلك العاملة في مجال قضايا العنف الأسري لان طبيعة هذا العمل ونوع الخدمة المقدمة والفئات المستهدفة تعزز التكاملية والتشاركية في العمل المقدم.

وقال الطراونة ان العمل التشاركي بحاجة الى اسس متكاملة تتمثل في التنسيق والتكامل والتشبيك بين المؤسسات المختلفة.

واكد الطراونة على ان التطورات السريعة والمتلاحقة التي شهدها العالم في الفترة الاخيرة والتحديات التي تواجه الاسرة والتحول تدريجيا من المركزية الى اللامركزية وفشل بعض انواع العمل الفردي تتطلب ضرورة العمل وفق النهج التشاركي الذي بالتأكيد سيحقق نتائج ايجابية اذا تم تطبيقه بشكل صحيح.

وشدد على ان من اهم الامور التي يجب مراعاتها لتنفيذ العمل التشاركي وجود الارادة الحقيقية والرغبة الصادقة للمؤسسات التي تقدم الخدمة للعاملين فيها مشيرا الى ضرورة ان يتوافق ذلك مع وجود ارادة سياسية على مستوى صانعي القرار.

تشنت في الجهود بين المنظمات النسائية في قضايا العنف

المتراكمة، والعمل مبدأ، (البدء من حيث انتهى الآخرون)، فضلا عن تحقيق التكامل في مجالات الأنشطة، لافتة ان الملاحظ على معظم المنظمات النسائية أنها تدور في نفس الفلك وتتبنى نفس المشاريع والأنشطة، وتكرر نفس الأخطاء.

وقالت ابو السمن "فائدة التكامل وتقديم الأهم للمجتمع، وتخصص البعض في توفير خدمات للمجتمع قد لا يتنبه إليها الآخرون، وحل مشكلة عدم التكامل، والتزام في توفير خدمات قد تكون ذات أولوية للمجتمع"، مؤكدة على ضرورة التخصص في العمل الخيري؛ لإشباع أكبر لحاجات المجتمع.

ومن اهم الفوائد التي يحققها تفعيل العمل التشاركي بين المنظمات، بحسب ابو السمن، مساهمته في الوصول إلى النضوج الفكري بين القائمين على المنظمات، وذلك بتوجيه الموارد والتبرعات، ولفت نظر المساهمين والمتبرعين إلى الجهات المتخصصة في الأعمال الخيرية، بدلاً من الاستحواذ على كل شيء والسيطرة على كل الموارد الصالحة، الذي يؤدي الى كثرة الأعباء وصعوبة التنفيذ، وتقل الجودة وتكثر المشكلات، "فيزداد التهجم على المنظمات النسائية وتقل الثقة بها".

لتحقيق التنسيق وتفعيل العمل التشاركي بين المنظمات النسائية تدعو نائب رئيسة الملتقى الانساني لحقوق المرأة املي نفاع لوضع إجراءات عملية للتنسيق والتكامل والتعاون بين المنظمات، ذات الأهداف المشتركة، بما في ذلك الاستفادة من الخبرات والتكامل في النشاطات، والتخصص في توفير الخدمات التي يحتاجها المجتمع ويعجز عن تنفيذها الآخرون، والتقارب وعدم التكرار في تنفيذ الأنشطة.

الناشطات المذكورات انفا يعتبرن ان الخطوة الاولى على طريق تحقيق التنسيق بين المنظمات يكمن في ايجاد

رغم قيام المنظمات النسائية بدور اساسي وفعال في مجابهة العنف الاسري ، من خلال تبنيها لعدة مشاريع عملت طوال السنوات الماضية على التخفيف من مظاهر العنف الاسري، الا ان ضعف التنسيق بين تلك المنظمات ادى في كثير من الاحيان الى تشتت الجهود وعدم تحقيق المرجو منها.

هذا الامر تقر به اغلب المنظمات العاملة في مجال تقديم الخدمات للاسرة خاصة المرأة كونها العنصر الاكثر تعرضا للعنف، منادية بمزيد من التعاون فيما بينها لتوحيد الجهود بما يجعلها اكثر فعالية وتتيح تقديم المزيد من الخدمات للمعنفات بشكل منظم وبطريقة مؤسسية ..

رئيسة اتحاد المرأة الاردني امنة الزعبي ترى ان ضعف التنسيق بين المنظمات النسائية يؤدي الى محدودية تأثير المنظمات النسائية ويجعل دورها "ضعيف جداً" في العملية التنموية كجهة ضاغطة.

وتشير الزعبي الى إن سوء وضع الوعي بأهمية التنسيق فيما بين المنظمات، وعدم توحيد الجهود في قضية معينة خاصة في مجال مجابهة العنف الاسري يؤدي في كثير من الأحيان إلى تشتت الجهود اللازمة لتحقيق الاهداف المبتغاة ويضعف الدور الفعال المرتقب للمنظمات غير الحكومية كجهات ضاغطة للتأثير على السياسات العامة. ويعود ذلك إلى عدم الثقة والتنافس في الحصول على الدعم اللازم والتمويل لتنفيذ المشاريع والأنشطة وتقديم الخدمات والمساعدات الانسانية.

أمنية سر تجمع لجان المرأة الوطني الأردني مي ابو السمن ايدت ما قالته الزعبي مؤكدة ان لتفعيل العمل التشاركي عدة فوائد اهمها الاستفادة من الخبرات

مرجعية لكافة المؤسسات الاهلية والخاصة والحكومية، حيث يجمع كافة الارقام التي تظهر عدد النساء المعنفات اللواتي تقدمن بشكوى الى احدى المؤسسات الحكومية او الخاصة. واكدن على اهمية التركيز على ترسيخ العمل التشاركي، وإيجاد رؤيا مشتركة لمواجهة العنف ضد المرأة، مشيرات الى ان غالبية المؤسسات التي تقدم خدماتها للنساء المعنفات حكومية، على عكس تجارب دول اخرى.

الية للتعاون فيما بينها لاجاد سجل وطني يحصر عدد النساء المعنفات، لإنشاء قاعدة بيانات تتعلق بهن ، مؤكدات على اهمية وجود هذا السجل من اجل معالجة واقع المعنفات، بعد تحديد حجم المشكلة ومدى انتشارها، معتبرات ان عدم وجوده ادى الى «ضعف وعشوائية العمل على معالجة حالات العنف التي تتعرض لها النساء». وتتفق الناشطات على ان وجود السجل الوطني سيشكل

التشاركية ..

تساهم اجتثاث العنف من جذوره

سمر حدادين

مثالا حقيقيا على توحيد الجهود والتكاملية والتشاركية. فممنذ تأسيسه عام ٢٠٠١ برئاسة جلالة الملكة رانيا العبدالله، عمل المجلس كمظلة داعمة لتنسيق وتيسير عمل الشركاء من المؤسسات الوطنية الحكومية العاملة في مجال الأسرة، للعمل معا لتحقيق مستقبل أفضل للأسرة الأردنية.

ويسهم المجلس في وضع السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالأسرة والنهوض بها وحمايتها، بالإضافة إلى تقديم الدعم للمؤسسات التي تعنى بقضايا الأسرة والعنف الأسري.

وفي الإطار ذاته وضع المجلس الوطني عدة استراتيجيات وبرامج لتعزيز النهج التشاركي منها الاستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية، ووثيقة الإطار الوطني لحماية الأسرة الأردنية من العنف السري، إذ يرتكز عملها على تبيان الأدوار والمسؤوليات والصلاحيات والعلاقة التشاركية، حيث تم إعدادها بالتعاون مع أعضاء الفريق الوطني لحماية الأسرة، إذ يهدف بصورة أساسية إلى وضع أسس التنسيق بين جميع الشركاء لتوفير خدمات متكاملة وشاملة.

تبدأ الخطوة الأولى في مجابهة العنف ضد المرأة من التخطيط التشاركي بين المؤسسات العاملة في هذا المجال، لتوحيد الجهود ووضعها في مسارها الصحيح لتمكين من إجتثاث هذه الآفة.

ولا يمكن إنكار أهمية التخطيط التشاركي في سياق محاربة العنف الأسري عموما، فعبره يتم تنسيق الجهد الوطني ورسم خارطة للجهات مقدمة الخدمة، بحيث نقلل من الازدواجية والتكرار عند تقديم المساعدة القانونية والنفسية والإيوائية للمعنفات.

وهذا يساهم في تحديد أولوياتنا وحاجاتنا عند وضع خطط واستراتيجيات وطنية للقضاء على العنف ضد المرأة، إضافة إلى أهمية تطوير آلية متابعة وتقييم للخدمات المقدمة وتحديد الفجوات في السياسات والتشريعات والبرامج والخدمات، للعمل على معالجتها.

وحقق الأردن خطوات متقدمة في النهج التشاركي، إذ تعد الجهود التي يقوم بها المجلس الوطني لشؤون الأسرة

ومن نتائج الجهود التشاركية بين المؤسسات الحكومية أفتتح أخيراً، مركز الخدمات المتكاملة لضحايا العنف من النساء التابع الى وزارة التنمية الاجتماعية.

ويهدف المركز إلى تقديم الخدمات الإيوائية والصحية والنفسية والإرشادية والقانونية تحت سقف واحد حتى لا تضطر الضحية إلى مراجعة أكثر من مكان لإثبات واقعة العنف الواقع عليها.

ويعتقب الشكاوى من الضحايا مباشرة أو من ذويهم، عن طريق المراكز الأمنية، أو عن طريق الاتصال الهاتفي (على مدار أربع وعشرين ساعة) والهاتف المجاني على الرقم (١١١)، وعبر أي جهة حكومية أو أهلية أو دولية تعنى بهذا الموضوع، وعن طريق الإعلام ، وأخيراً عن طريق البريد الإلكتروني والعادي.

وأوضح الناطق الرسمي باسم المركز الوطني لحقوق الإنسان محمد الحلو أن التنسيق والتشاركية تفيد بأن تنجى البرامج والجهود إلى مسارها الصحيح، بحيث نضمن عدم تشتتها أو تبعثرها، من جهة، وعدم تكرارها.

وشدد على أهمية الربط الإلكتروني بين المؤسسات لتوحيد البيانات، وإظهار عمل كل مؤسسة حتى تقسم الأدوار بصورة مؤسسية وتشاركية.

وتتلخص طبيعة الخدمات المقدمة من قبل المركز في مجال المرأة والعنف الموجه ضدها بتلقي الشكاوى، ومتابعة وتحليل التشريعات، ونشر الوعي بحقوق المرأة، وتوثيق المعلومات وإعداد الأبحاث والتقارير.

ومن الخدمات أيضاً إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالمرصد الصحفي لشؤون المرأة، ومراقبة التجاوزات التي تقع على المرأة والطفل.

المشروع الريادي وكما وصفته أمين عام المجلس الوطني لشؤون الأسرة، يهدف إلى بناء نموذج وطني من تقديم الخدمات المتكاملة لحالات العنف بصورة تضمن سهولة الإجراءات وتسلسلها وشفافيتها وآليات متابعتها خلال عملية تقديم الخدمة للنساء المعنفات.

ومن المؤسسات التي تعد إحدى نماذج العمل التشاركي إدارة حماية الأسرة، التي تستمد رؤيتها بالعمل في مجال مناهضة العنف ضد المرأة من أن الإنسان ثروة الأردن، ولابد من تضافر جهود جميع المؤسسات للاستثمار بهذه الثروة.

وتأسست الإدارة مع نهاية عام ١٩٩٧ وقد تم مباشرة العمل في بداية عام ١٩٩٨ . فيما انحصر الاختصاص المكاني حتى بداية عام ٢٠٠٣ بمحافظة العاصمة.

وفي عام ٢٠٠٣ تم افتتاح أربعة أقسام جديدة في محافظات اربد والزرقاء والعقبة والبلقاء، في عام ٢٠٠٥ تم افتتاح قسمين في الكرك ومادبا.

النهج التشاركي في التعامل مع قضايا العنف الأسري..الضرورة وتجاوز العوائق

نجاة شناعة

حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها وإحقاقها. ويرأيه فإن تطبيق النهج التشاركي بالتعامل مع العنف الأسري، يتطلب تبني الدولة لآليات مؤسسية قوية على الصعيد الوطني لضمان العمل والتنسيق والمساءلة عند الإخفاق، والعمل الدؤوب على تطوير القوانين التي تجعل للنهج التشاركي قوة تشريعية تلزم التطبيق، وتوفير موظفين فعّالين ومدربين؛ إضافة لدمج الجهود الرامية إلى مواجهة العنف الأسري في برامج الصحة العامة التي تنفذها الدولة لحماية صحة عموم المجتمع، وكذلك في برامج التنمية الشاملة والعمل على زيادة التمويل وتقدير الميزانيات على الصعيد الوطني بما يضمن الاستمرارية للنهج التشاركي.

وفي هذا الإطار يشير الجهشان إلى الإطار الوطني لحماية الأسرة الذي تم تطويره من خلال المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع الفريق الوطني لحماية الأسرة، وبات يشكل مرجعا في الوطن العربي والدول الإسلامية.

بيد أن تنفيذ النهج التشاركي يواجه تحديات وعوائق وفقا للجهشان؛ إذ لا تزال بعض المواد القانونية تشكل عائقا أمام الهدف السامي للنهج المشترك، كغموض المرجعية القانونية و"الأخلاقية المهنية" للتبليغ عن حالات العنف ضد المرأة وضد الطفل، وغموض المرجعية القانونية عن وجود الحق العام بقضايا العنف الأسري وتدابير حماية ومتابعة الضحايا، إضافة لنقص التمويل الكافي والمستمر لبرامج حماية الأسرة متعددة القطاعات، الذي من المتوقع أن تضمنه الميزانية العامة للدولة، والإخفاق في المحافظة على البنية التحتية وبيئة العمل المناسبة لبرامج حماية الأسرة متعددة القطاعات، ونقص التدريب المهني المستمر للقطاعات مجتمعة ومنفردة، إضافة للنقص في نظم جمع المعلومات والبيانات بصورة منهجية وبالتالي الأبحاث القائمة على الدليل العلمي، وهناك نقص في مهن هامة من مثل المختصين النفسيين

انطلاقا من أن العنف الأسري مشكلة صحية واجتماعية، وتعد نتاج عوامل خطيرة قابلة للتغير ويمكن السيطرة عليها، فإن ذلك يشكل أمرا ملحا من وجهة نظر مستشار الطب الشرعي في وزارة الصحة د.هاني الجهشان، لتطبيق نهج تشاركي يجمع القطاعات الصحية والاجتماعية والقضائية، من جهات حكومية ومؤسسات مجتمع مدني في بوتقة واحدة للتعامل مع العنف الأسري.

ودعت دراسة تحليلية صادرة عن المجلس الوطني لشؤون الأسرة العام الماضي، تناولت واقع العنف ضد المرأة في الأردن، على المستوى الرسمي بالعمل على متابعة برامج التشبيك والتنسيق والعمل التشاركي في عمل المؤسسات الوطنية للحد من العنف الأسري، مع ضرورة وجود مرجعيات قانونية تؤكد العمل التشاركي بين المؤسسات وتوضح آليات العمل وأدوار ومسؤوليات كل مؤسسة ومرجعياتها والتزاماتها المجتمعية في الحد من العنف الأسري.

وفي ذات الإطار يؤكد الجهشان على أن مواجهة العنف ليست مهمة إختيارية أو هامشية؛ إذ ينبغي أن تكون الحكومة في طليعة القطاعات المشاركة، وضامنة للتنسيق بينها؛ بحيث ترصد أداؤها والمساءلة عند الإخفاق ببناء وتطوير وتوطيد استراتيجيات وسياسات قوية متعددة القطاعات ومنسقة وطنيا ومحليا، وتعزيز قاعدة المعرفة عن جميع أشكال العنف الأسري، وتخصيص الموارد البشرية والمالية والتقنية الكافية، وسد الفجوات بين المعايير الدولية والقوانين والسياسات والممارسات الوطنية، والالتزام بأن تكون مرجعية الدولة احترام

الرئيسي لوزارة الصحة بالتعامل مع الأمر باعتباره مشكلة صحة عامة يعاني منها عدد كبير من المواطنين ويمتد تأثيرها على صحتهم النفسية والاجتماعية.

ويشير الجهشان إلى تنوع أنماط تحقيق النهج التشاركي في التعامل مع قضايا العنف الأسري؛ من خلال المشاركة بالمؤتمرات الوطنية والإقليمية والدولية، وورشات العمل التي تهدف تطوير القوانين والأنظمة وتوفير البيئة التشريعية المناسبة لحماية الأسرة مثل تجريم العقاب البدني للأطفال، والمواد القانونية المجحفة بحق المرأة، وإعداد أدلة مهنية للقطاعات المختلفة، وصولاً لدليل موحد يضبط النهج التشاركي للقطاعات المختلفة، فضلاً عن المشاركة بدراسات وطنية تقييم شيوخ وتحدد أنماط العنف الأسري في المجتمع.

بالمقابلات الجنائية أو العلاج النفسي للأطفال أو خدمات دور الضيافة المتخصصة للأطفال والنساء.

وفي هذا الصدد يلفت الجهشان إلى أن عدم مواجهة تلك التحديات والعوائق والفجوات ينعكس سلباً على الضحايا من الأطفال والنساء وتفاقم تعرضهم لعواقب العنف الأسري الجسدية، وعواقب نفسية وسلوكية، تحتل التفاقم إلى حالات مرضية ومحاولات انتحار وانحراف للأحداث بسبب غياب أو ضعف النهج التشاركي، ناهيك عن عواقب إقتصادية ومالية تتحملها الدولة.

ولعل دور الطب بشكل عام والطب الشرعي على وجه التخصيص في تطبيق النهج التشاركي في مواجهة العنف الأسري، يبرز عقب حدوث العنف، دون تجاهل الدور

إشراف:

لمى عواد وإيمان ابو قاعود

تم اعداد و تحضير هذه النشرة ضمن مشروع كسب الدعم والمؤازرة لمناهضة العنف ضد المرأة الذي ينفذه المجلس الوطني لشؤون الأسرة وبالتعاون مع مشروع القطاع الخاص لصحة المرأة الممول من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.



المجلس الوطني لشؤون الأسرة

جبل عمان، شارع فوزي الملقى

ص.ب ٨٥٨-٨٣ عمان ١١١٨٣ الأردن

هاتف: ٤٩٠ ٤٦٢٣ ٦ ٩٦٢ + فاكس: ٥٩١ ٤٦٢٣ ٦ ٩٦٢ +

www.ncfa.org.jo